

معركة توفير الدواء في تونس تدخل مرحلة خطيرة

محاولات مرتبكة لإنقاذ قطاع الرعاية الصحية الغارق في الديون



نظرة متسائلة عن أزمة الدواء

أو غياب أنواع من الأدوية يعود أيضا إلى تراجع إنتاج المصانع المحلية، التي ضربتها عاصفة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد.

وفي مسعى لتجاوز الورطة وتخفيف الضغوط على الاحتياطات النقدية، أطلق مجلس التحاليل الاقتصادية في بنابر الماضي مبادرة "فارما" لتعزيز القدرة التنافسية لشركات صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية.

وبحسب البيانات الرسمية، فإن القطاع يضم 74 شركة، من بينها 36 شركة مختصة في صناعة الأدوية، فيما تركز البقية على صناعة المستلزمات الطبية، برقم معاملات يبلغ سنويا 250 مليون دولار.

ورغم نفي الجهات المعنية بالصحة وجود نية لزيادة أسعار الأدوية المتعلقة بالأمراض المزمنة، لكن يبدو أن هناك خطا لزيادة أسعار الأدوية المستوردة، ما قد يفتح باب الجدل على مصراعيه مرة أخرى حول طريقة إدارة هذا الملف الحساس.

مثل أدوية ضغط الدم والسكري، إذا لم تسد تونس ديونا تبلغ 140 مليون دولار. وتتشير التقديرات إلى أن ديون المستشفيات البالغ عددها 166، إلى جانب أكثر من ألفي مركز صحي، تجاوزت 210 ملايين دولار في العام الماضي، وتؤكد أنها لم تعد تصلح لتقديم الخدمات الطبية وتحتاج إلى إصلاحات عاجلة.

ويعتقد عموس أن ارتفاع مستحقات الصيدلية المركزية لدى مستشفيات القطاع العام تعد أحد الأسباب الجوهرية التي جعلت هذا الهيكل يواجه صعوبة في سداد ديونه لدى المزمدين في الخارج.

وتمارس وزارة الصحة ضغوطا، بحسب ما علمت "العرب" من مصادر مطلعة، على إدارات المستشفيات الحكومية لسداد ديونها للصيدلية المركزية حتى تستطيع بدورها سداد ديونها للمزمدين الأجانب. ويبدو أن أزمة نقص الدواء ليست مقصورة على ذلك فحسب، بل إن نفاد

ازدادت حدة خلال العامين الأخيرين نتيجة عوامل متعلقة بالتصنيع المحلي وصعوبة الاستيراد، ما أدى في نهاية المطاف إلى تراجع الاحتياطي الاستراتيجي للأدوية إلى أقل من 3 أشهر.



خليل عموس
نواجه صعوبات كبيرة في سداد ديون موردي الدواء الأجانب

واختفت العشرات من الأصناف من الأدوية من رفوف الصيدليات، وحتى الأصناف البديلة (الجينية) لم يعد لها وجود في السوق مع أنها كانت خيارا في السابق للكثير من المرضى لأسعارها المنخفضة.

وفي ظل تضارب المواقف وغياب حلول جذرية للمشكلة، تلقى التونسيون صدمة العام الماضي حين لوح مزودون دوايون بوقف إمدادات أنواع من الأدوية

لاستيلاء لوبيات على أموال الشعب بالتحاليل عبر صفقات مشبوهة. وأطلق المدير العام للصيدلية المركزية، أحد الهياكل التابعة لوزارة الصحة، صيحة فزع حينما كشف مؤخرا قيمة العجز المالي الهائل لدى هذا الكيان الصحي.

وقال خليل عموس أثناء ندوة حول "ضمان التزود بالأدوية وتحديد الأسعار" عقدت الأسبوع الماضي بالعاصمة، إن "قيمة العجز المالي للصيدلية المركزية بلغ بنهاية العام الماضي، نحو 200 مليون دينار (نحو 70 مليون دولار)".

وأوضح أنه إذا لم يتم تدارك الوضع بشكل سريع فإن الأزمة مرشحة للتفاقم ليسميا وأن هناك نقصا في الكوادر شبه الطبية ما يعني أن الدولة عليها معالجة الأمور من جذورها.

ويتفق محمد علي، وهو ممرض أول في مستشفى ولاية بن عروس، مع الكثيرين ممن يعملون في القطاع، حيث أشار في تصريح لـ "العرب" إلى أن الحلول الترقيعية، التي تقترحها السلطات في كل مرة زادت الأوضاع سوءا إلى درجة أنها أصبحت "كارثية".

ويقول مراقبون إن قطاع الرعاية الصحية التونسي من أكثر قطاعات فسادا، وأنه يناقش فساد قطاعات اقتصادية أخرى وأنه أصبح بيئة مثالية

تتذر أزمة نقص الدواء في تونس بعجز صحي بسبب تكاليف الدعم الباهظة وتردي أوضاع الصناعة، وانخفاض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية، الأمر الذي يضاعف أزمة افتقاد الأدوية في السوق بعد غياب أنواع منها عن رفوف الصيدليات منذ أشهر طويلة.

للدولة نتيجة ارتفاع ديونها للمؤسسات التي تتعامل معها.

وأكدت مصادر في الصحة لـ "العرب" أن القطاع يمر منذ أربع سنوات بمرحلة سيئة للغاية نتيجة السياسات المتبعة، وأن الوضع إذا استمر على ما هو عليه فإنه سينهار خاصة مع غياب بوابر فعلية لإنهاء الأزمة.

وشددت على ضرورة أن تسرع السلطات والجهات المعنية بفتح ورشة إصلاح كبيرة يتم فيها تشخيص الوضع بالتدقيق لإيجاد الحلول الملائمة قبل أن يغرق القطاع وخاصة في ما يتعلق بالأدوية.

ورغم تخصيص الدولة سنويا لأكثر من نصف موازنة قطاع الصحة للأدوية، لكن الوضع يواصل التدهور مقارنة بما كان عليه قبل الإطاحة بنظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

وتعاني الصيدليات والمستشفيات والمراكز الصحية من أزمة حقيقية، لا يبدو أن الحكومة تضعها ضمن أولوياتها القصوى، وهو ما يفاقم الجدل بشأن معاناة المرضى والمراجعين، ويختزل في الوقت ذاته الصورة القائمة لمستقبل القطاع.

وقال مسؤول في مستشفى ولاية قابس، طلب عدم ذكر اسمه، لـ "العرب" إن "أغلب المستشفيات تعاني من نقص في الأدوية لم يسبق أن تعرضت له، فضلا عن اختفاء مستلزمات طبية ضرورية، والتي من المفترض أن توفرها وزارة الصحة".

وأوضح أنه إذا لم يتم تدارك الوضع بشكل سريع فإن الأزمة مرشحة للتفاقم ليسميا وأن هناك نقصا في الكوادر شبه الطبية ما يعني أن الدولة عليها معالجة الأمور من جذورها.

ويتفق محمد علي، وهو ممرض أول في مستشفى ولاية بن عروس، مع الكثيرين ممن يعملون في القطاع، حيث أشار في تصريح لـ "العرب" إلى أن الحلول الترقيعية، التي تقترحها السلطات في كل مرة زادت الأوضاع سوءا إلى درجة أنها أصبحت "كارثية".

ويقول مراقبون إن قطاع الرعاية الصحية التونسي من أكثر قطاعات فسادا، وأنه يناقش فساد قطاعات اقتصادية أخرى وأنه أصبح بيئة مثالية



رياض بوعزة
صحافي تونسي

تونس - تجمع أوساط الصحة في تونس على أن شحوق فقدان الأدوية من الصيدليات أصبح يمثل خلافا كبيرا في نظام الرعاية الصحية باعتباره يختزل ارتباط إدارة الطبقة السياسية الغارقة في صراعاتها، لهذا القطاع.

وتلقى الكوادر الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية والصيدالدية أيضا الطبقة الفقيرة باللوم على الحكومة بقيادة يوسف الشاهد والتي فشلت في تطوير الأزمة في قطاع يعاني أصلا من الفساد، الذي ينخر معظم مفاصل الدولة.

وتعد الرعاية الصحية أمرا أساسيا يكفله الدستور وفق الفصل 38، حيث يلزم الدولة بتقديم خدمات تحترم إنسانية المواطنين باختلاف شرائحهم الاجتماعية ولذلك فإن تراجع ذلك الحق يفضح حجم الإفلاس السياسي والاقتصادي لمسؤولي الدولة.

ويرجع مسؤولون وخبراء في القطاع سبب نقص الأدوية في السوق المحلية إلى تآكل احتياطات الصيدلية المركزية

أرقام عن قطاع الصحة

- * 140 مليون دولار ديون تونس للمزمدين الأجانب
- * 210 ملايين دولار ديون المستشفيات للصيدلية المركزية
- * 73.2 مليون دولار الدعم الحكومي للأدوية في 2018
- * 70 مليون دولار العجز المالي للصيدلية المركزية
- * 74 عدد شركات صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية
- * 250 مليون دولار رقم معاملات صناعة الدواء
- * 166 مستشفى حكوميا وأكثر من ألفي مركز صحي

أرامكو تعود لكامل طاقة إنتاجها الأسبوع المقبل

وأوضح أن قدرة بلاده الإنتاجية ستعود إلى 11 مليون برميل يوميا بنهاية هذا الشهر على أن تصل إلى 12 مليون بنهاية نوفمبر القادم. وتمكنت الرياض من إعادة مستوى الإمدادات لزيائتها إلى ما كان عليه قبل الهجمات عبر السحب من مخزوناتها الضخمة.



أمين الناصر
أعمال استعادة الإنتاج في خريف وبيق في تجري بشكل ممتاز

وأبدت السعودية التزاما بأنها ستضمن كامل تعدياتها من إمدادات النفط للزيائين، حيث تشحن أكثر من سبعة ملايين برميل يوميا إلى مناطق مختلفة في أنحاء العالم، وظلت لسنوات بمنزلة الملاذ الأخير لتوفير الإمدادات بالأسواق.

وذكرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني الأسبوع الماضي أن قدرة السعودية على استعادة الإنتاج سريعا، تظهر درجة مهمة من المانة في مواجهة صدمات ضارة جدا محتملة.

وستعد أرامكو لطرح عام أولي محتتمل في وقت لاحق هذا العام. وقال مصدران إن لدى عملاق النفط السعودي اجتماعا مع المحللين مقرر له الأربعاء المقبل بمقر الشركة في الظهران.

الرياض - قال مصدر مطلع أمس إن السعودية استعادت حوالي 75 بالمئة من فائقد إنتاج النفط الخام الناجم عن هجمات على انتجتين من منشآتها النفطية وستعود إلى كامل الكميات بحلول مطلع الأسبوع المقبل.

وأوضح المصدر لوكالة رويترز أن إنتاج النفط من حقل خريص يفوق الآن 1.3 مليون برميل يوميا، بينما الإنتاج الحالي من حقل بقيق عند حوالي ثلاثة ملايين برميل يوميا.

وتسببت هجمات منتصف الشهر الحالي على منشآتي خريص وبقيق، رثتا الخام السعودي، في حرائق وأضرار كبيرة أدت إلى خفض إنتاج الخام إلى النصف لدى أكبر مصدر للنفط في العالم، إذ أوقف 5.7 مليون برميل يوميا من الإنتاج.

وكان وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان والرئيس التنفيذي لشركة أرامكو المملكة للدولة أمين الناصر قد أكدا الأسبوع الماضي أن الإنتاج سيعود بكامل طاقته بنهاية سبتمبر.

وصرح الناصر في بيان صحافي أمس بالقول إن "أعمال استرداد الإنتاج في معمل خريص وبقيق شرق المملكة تجري بشكل ممتاز".

وأكد أن استرداد العاملين للإنتاج في فترة قياسية له آثار إيجابية كبيرة ليس فقط على المملكة، ولكن على اقتصاد العالم.

الخرطوم تواجه أزمة الوقود باستبعاد خفض الدعم

مشاقتها 2.25 مليار دولار سنويا، فيما يصل الدعم للملح إلى 365 مليون دولار سنويا.

وفي ما يتعلق بسياسة الصرف، استبعد البديوي دخول السودان في مغامرة تحرير سعر صرف الجنيه حاليا "لتجنب كوارث سياسية واقتصادية واجتماعية يمكن أن يسببها القرار".

وتنتشر السوق الموازية للعملة في السودان، بينما تعاني الحكومة والبنك المركزي من ضعف احتياطات النقد الأجنبي.

وأكد وزير المالية أن تعويم الجنيه يجب أن يأتي ضمن منظومة مالية نقدية، وتوقع اتخاذ قرار من هذا النوع في النصف الثاني من العام المقبل، "بعد نجاح البرنامج الطارئ المحدد بمتمتي يوم".

ويعاني السودان من هبوط حاد في سعر عملته أمام الدولار، وسط مضاربات بالأسواق السوداء، تعمل على استمرار ارتفاع أسعار الصرف بما يؤثر سلبا على الوضع المعيشي بالبلاد.

وكتف البديوي عن جهودات من أجل بناء احتياطي من النقد الأجنبي عبر وضع تحويلات المغتربين بالعملة الصعبة في شكل ودیعة لدى بنك السودان المركزي وإبرام وثيقة قانونية من الحكومة لإرجاع الوديعة قبل نهاية الفترة الانتقالية.

ويامل السودانيون أن ينهي الاتفاق بشأن المرحلة الانتقالية، الموقع في أغسطس الماضي، اضطرابات متواصلة في البلد منذ أن عزلت قيادة الجيش الرئيس الأسبق عمر البشير.

إدارة ميناء بورتسودان تأكيدا تفريغ 3 بوخار للمشتقات النفطية بحمولة تصل إلى أكثر من 129 ألف طن تشمل الغازولين والبنزين وغاز الطبخ إلى جانب الفيرينيس.

وتراجع إنتاج السودان النفطي بعد انفصال جنوبه في 2011 من 450 ألف برميل إلى ما دون 100 ألف، ما جعل الحكومة تلجأ إلى استيراد أكثر من 60 بالمئة من المواد البترولية لتلبية حاجات البلاد.

ويعاني السودان من أزمات معيشية مستمرة، تمثلت في شح السلع الاستراتيجية وارتفاع أسعار صرف الجنيه أمام الدولار، وندرة في السيولة بالأسواق السودانية.

وبحسب إحصائيات حكومية سابقة، تبلغ قيمة الدعم على المحروقات بجمع

وتعمل المصفاة التي أنشئت في يونيو 2000 بطاقة تكريرية قدرها 50 ألف برميل يوميا، وتمت عمليات توسعة المصفاة على مرحلتين لتبلغ الطاقة الحالية 90 ألف برميل يوميا.



إبراهيم البديوي
سنطلق خطة إنقاذ مدتها 9 أشهر لتحقيق الاستقرار

وأكد المصدر أن الوضع يستدعي من السلطات ضرورة وضع مخزون احتياطي لمواجهة الطلب عند صيانة المصفاة خلال الأشهر المقبلة.

ونقل المركز السوداني للخدمات الصحافية المقرب من الدوفر الرسمية عن



أزمة وقود تعترض الانتقال السياسي

الخرطوم - تسارعت خطوات الحكومة الانتقالية في السودان لترتيب أكثر الملفات إثارة للجدل منذ سنوات طويلة، وفي مقدمتها مخصصات الدعم، في محاولة لإحواء أزمة الوقود التي طفت على السطح مرة أخرى.

وسعى وزير المالية إبراهيم البديوي أمس إلى امتصاص غضب السودانيين بسبب نقص الوقود بالتأكيد على أن الحكومة لن تتجه حاليا إلى رفع الدعم عن السلع الأساسية.

وقال خلال مؤتمر صحافي في العاصمة الخرطوم إن "الحكومة الانتقالية ستطلق خطة إنقاذ اقتصادي مدتها 9 أشهر لتحقيق الاستقرار".

وأوضح أن الإجراءات ستتضمن ترشيح الإنفاق ومعالجة التضخم، وقال "سيتم الاستمرار في دعم الوقود والخبز حتى العام المقبل، ثم التحول من الدعم السلعي إلى الدعم المباشر".

وأضاف "الدعم المباشر المقترح للمواطنين، لن يتجاوز 300 جنيه سوداني (6 دولارات) لكافة أفراد الشعب".

وتتمثل السلع المدعومة المحروقات، إضافة إلى القمح والأدوية وغيرها من السلع الأساسية.

وتجددت في العاصمة أمس أزمة الوقود، فيما عادت إلى الواجهة مشاهد اصطفاة عشرات السيارات أمام محطات التزود طلبا للخدمة.